

الإصلاح في التعليم
بين الوعود الزائفة والتحول الحقيقي

Education Reform Between False Promises
And Real Transformation

د. مروان أحمد محمود حسن

جامعة الإسكندرية
مصر

marwan7assan@alexu.edu.eg



الإصلاح في التعليم بين الوعود الزائفة والتحول الحقيقي

د. مروان أحمد محمود حسن

ملخص:

يتناول هذا المقال ظاهرة الإصلاح الزائف في التعليم؛ حيث يتم إطلاق وعود كبيرة وتعهدات بتحسين نظام التعليم، لكن الواقع يكشف فشل هذه الإصلاحات وعدم تحقيقها للنتائج المرجوة. ويسلط الضوء على الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإصلاح الزائف، منها: السياسة، والفساد، ونقص التمويل. كما يتم استعراض الآثار السلبية لهذه الظاهرة على الطلاب، والمعلمين، والمجتمع. ويؤكد ضرورة التحرك نحو إصلاح حقيقي، ويركز على التمويل المستدام، وتحسين بيئة التعلم وتدريب المعلمين. ويجب على الجهات المعنية أن تعمل بجدية لتحقيق تلك الإصلاحات التي تلبي احتياجات الطلاب، وتعزز جودة التعليم. يجب أن تكون هذه الجهود مستمرة ومستدامة؛ لضمان تحقيق نتائج إيجابية وفعالة على المدى الطويل. الكلمات المفتاحية: الإصلاح التعليمي، التعليم، جودة التعليم، تمويل التعليم، واقع الإصلاح التعليمي.

Abstract:

This article addresses the phenomenon of "false reform in education", where big promises and commitments to improve the education system are made, but reality reveals the failure of these reforms to achieve the desired results. The article highlights the reasons that lead to this false reform, such as politics, corruption, and lack of funding. It also reviews the negative effects of this phenomenon on students, teachers, and society. The article emphasizes the need to move towards genuine reform that focuses on sustainable funding, improving the learning environment, and training teachers. Stakeholders must work diligently to achieve reforms that meet the needs of students and enhance the quality of education. These efforts must be continuous and sustainable to ensure positive and effective results in the long run.

Keywords: Educational Reform, Education, Quality of Education, Education Funding, Reality of Educational Reform.

1- مقدّمة:

يُعدّ التعليم أحد أهم العوامل التي تحدّد مستقبل الأمم وتقدّمها؛ إذ أنه الوسيلة التي تُمكن الأفراد من اكتساب المعارف، والمهارات الضرورية للنجاح في حياتهم الشخصيّة والمهنية. ومن هنا تبرز أهمية تحسين نظام التعليم وتطويره ليكون أكثر فاعلية وفعالية. ويعتبر الإصلاح في مجال التعليم أحد القضايا الحيوية التي تهتم المجتمعات في جميع أنحاء العالم؛ إذ يعتبر التعليم الركيزة الأساسية لبناء مستقبل مزدهر ومجتمع مثقف. ومع ذلك، يواجه نظام التعليم في عديد من البلدان العربية تحديات كبيرة تتعلق بالجودة، والتميز، والتكاملية.

صارت وعود الإصلاح في التعليم أمراً شائعاً في وطننا العربي؛ حيث تُقدّم خطط وبرامج إصلاحية بشكل دوري ومستمر، ولكن الواقع يظهر أن هذه الوعود تبقى فارغة، ولا تترجم على أرض الواقع. فالإصلاحات الزائفة في التعليم تكون عادةً محدودة في نطاقها، ولا تتبنّى إستراتيجيات واضحة لتحسين جودة التعليم وتحقيق التميز، ويتطلّب ذلك أن تكون الإصلاحات في التعليم مبنية على أسس قوية، وإستراتيجيات مدروسة، تهدف إلى تحقيق تحوّل شامل وجذري في نظام التعليم. وفي هذا المقال سنسلط الضوء على الأمر بشيءٍ من التفصيل.

2- تأثير التعليم في المجتمعات العربية:

يعتبر التعليم أحد العوامل الرئيسة في تنمية المجتمعات وتحقيق التقدم والازدهار. فالتعليم ليس مجرد عملية نقل المعارف والمهارات فحسب، بل هو أساس لتطوير القدرات الفردية، وتمكين الأفراد من تحقيق طموحاتهم وتحقيق إمكاناتهم الكامنة.

يمتد تأثير التعليم إلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. فعندما يتم توفير نظام تعليمي جيد وفعال، يزداد مستوى المعرفة والثقافة لدى أفراد المجتمعات، ما يعزز قدرتهم على المشاركة الفعالة في سوق العمل، وتنمية المهارات اللازمة للتعامل مع التّحديات اليومية. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التعليم دوراً في تكوين القيادات، وتطوير الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات. فمن خلال إتاحة فرص التعليم العالي والمتخصص، يمكن للمجتمع أن ينمي طاقاته البشرية، ويتقدّم في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والابتكار.

علاوة على ذلك، يسهم التعليم الجيد في تعزيز المساواة الاجتماعية، وتقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. فعندما يكون هناك فرص متساوية للحصول على تعليم جيد؛ يمكن للأفراد من جميع الطبقات الاجتماعية تحقيق طموحاتهم، وتحسين وضعهم الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي. فضلاً عن بناء المجتمعات المدنية، وتعزيز القيم الأخلاقية والديمقراطية. فمن خلال تعليم الأجيال القادمة قيم الاحترام، والتسامح، والمواطنة النشطة، يمكن تطوير مجتمعات عربية قوية ومترابطة.

3- واقع النظم التعليمية في عصرنا الحالي:

تواجه النظم التعليمية في الوطن العربي مجموعة من التحديات - في حقيقة الأمر هي معوقات - تعرقل تحقيق الأهداف المرجوة، وتعرض جودة التعليم للخطر. وقد نالت تلك التحديات اهتمام عديد من الباحثين التربويين في مجتمعنا العربي، ونستعرض ذلك تفصيلاً فيما يلي:

3-1- نقص التمويل:

تؤثر قلة الموارد المالية بشكل كبير في جودة التعليم المقدم، أكدت دراسة النجار(2021)¹ أن عديد من المدارس تعاني من نقص في الكتب الدراسية، والمعدات اللازمة، والمواد التعليمية. كما أن الهياكل التعليمية غير كافية، إذ أنها تحتاج إلى تحديث وتطوير لتلبية احتياجات الطلاب والمعلمين. وهذا يؤدي إلى تدهور مستوى التعليم وتراجع فرص النجاح للطلاب.

يؤثر نقص التمويل في مستوى الأجور وظروف العمل للمعلمين؛ إذ تعتبر الرواتب المنخفضة في بعض البلدان العربية أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر سلباً في جودة التعليم وفي مستوى الحياة للمعلمين أنفسهم. فالمعلم يعمل بجهد واجتهاد لتدريس المعارف ونقل القيم إلى الطلاب، ولكنه يجد نفسه يعيش في ظروف اقتصادية صعبة بسبب رواتبه المنخفضة التي لا تكفي لتلبية احتياجاته الأساسية.

إضافة إلى ذلك، يُعدّ قلة الاهتمام بالتعليم وعدم تقدير دور المعلم في بعض البلدان العربية عائقاً كبيراً أمام تطوير هذا القطاع وتحسين أدائه. فالمعلم هو الذي يشكّل الروح الحية لعملية التعليم، ولكنه يجد نفسه غالباً مهمشاً وغير مقدّر بالشكل الذي يستحقه.

3-2- الفجوات التعليمية:

يشهد الوطن العربي توزيعاً غير عادل للموارد التعليمية؛ إذ ثمة فجوات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المدارس الحكومية والخاصة. ففي العديد من البلدان العربية، تكون المدارس في المدن الكبيرة مجهزة بأحدث التقنيات والموارد التعليمية، بينما تفتقر المدارس في المناطق النائية إلى أساسيات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني العديد من الطلاب في الوطن العربي من قلة الفرص التعليمية بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية. فالطلاب الذين ينتمون للطبقات الفقيرة يواجهون صعوبات في الحصول على التعليم الجيد، بينما يحظى الطلاب من الطبقات الثرية بفرص تعليمية أفضل².

أكدت دراسة النجار(2021)³ تأثير هذه الفجوات في توزيع الموارد التعليمية في جودة التعليم وفرص النجاح للطلاب. فالطلاب الذين يدرسون في بيئة تعليمية فقيرة يواجهون صعوبات في فهم المواد الدراسية

1- النجار، فاطمة رمضان عوض. (2021). أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم. مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ، 18(102)، 1-69.

2- اليونسكو. (2018). التقرير العالمي لرصد التعليم المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. منشورات اليونسكو. (ص 11)

3- النجار، فاطمة رمضان عوض (مرجع سابق).

وتحقيق النجاح الأكاديمي، بينما يتمتع الطلاب الذين يدرسون في بيئة تعليمية غنية بفرص تعليمية أوسع وأفضل.

3-3- نقص الكفاءات:

يعتبر المعلم ذو الدور الحاسم في توجيه وتعليم الطلاب؛ لذلك لا بدّ أن يمتلك المهارات والخبرة اللازمين لتحقيق أقصى استفادة من عملية التعلم. ومع ذلك، تواجه عديد من البلدان تحديات في التوظيف والحفاظ على معلمين مؤهلين وذوي خبرة.

أشارت دراسة إسماعيل (2022)¹ إلى قلة الاستثمار في التعليم والتدريب المستمر للمعلمين كأحد أسباب نقص الكفاءات. ففي عديد من البلدان العربية، يتلقى المعلمون تدريبًا غير كافٍ، ولا يحصلون على الدعم اللازم لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم، ما يؤدي إلى تراجع مستوى التعليم، وتأثير سلبي في تجربة التعلم للطلاب. إضافة إلى ذلك، يعاني عديد من المعلمين من ظروف عمل غير ملائمة وضغوطات كبيرة، ما يؤثر في أدائهم ويقلل من تحفيزهم لتقديم أفضل ما لديهم. وعليه؛ يترك عديد من المعلمين المؤهلين وذوي الخبرة المهنة بحثًا عن فرص عمل أفضل وأكثر استقرارًا.

بينما أكدت دراسة رشيد (2021)² أنّ نقص تدريب المعلمين وتطويرهم المهني يمكن أن يؤدي إلى تقديم محتوى تعليمي غير ملائم أو غير فعال، وبالتالي يؤثر في تحصيل الطلاب وفهمهم للمواد الدراسية. ويمكن أن يؤدي نقص التدريب إلى انخفاض معدلات الانتظام والتسرب المدرسي، ما يؤثر على جودة التعليم بشكل عام.

يعتبر التوجيه الوظيفي والمهني ضروريًا لنجاح أي معلم في مهنته. فهو يساعد على تحديد أهدافه المهنية، وتطوير مهاراته، وقدراته، وبالتالي يساهم في تحسين أدائه، وتحقيق نجاحه في مجال التعليم. ومع ذلك، يواجه عديد المعلمين في الوطن العربي نقصًا في التوجيه الوظيفي والمهني، الأمر الذي يؤثر سلبيًا في أدائهم وروحهم المعنوية.

وفي هذا الصدد، أشارت دراسة الأسود (2020)³ إلى أنّ نقص التوجيه الوظيفي والمهني للمعلمين قد يُعزى إلى عدة عوامل، منها: ضغوط العمل، ونقص الدعم من إدارة المدرسة، وعدم وجود فرص تطويرية وتدريبية مناسبة. فعندما يفتقر المعلم إلى التوجيه الوظيفي والمهني، قد يشعر بالضيق والارتباك، ويجد صعوبة في تحديد أهدافه المهنية وتحقيقها. كما قد يفتقد إلى الدعم الذي يحتاجه لتطوير مهاراته، وتحسين أدائه، وينعكس ذلك سلبيًا على تفاعله مع الطلاب.

1- إسماعيل، حنان إسماعيل. (2022). مجالات الاستثمار في التعليم: واقع ورؤى. جمعية إدارة الأعمال العربية، 176(1)، 16-

31.

2- رشيد، نعيمة. (2021). استثمار الخطأ في العملية التعليمية - التعليمية كاستراتيجية حديثة في التعليم. مجلة الكلم، 6(1)، 144-134.

3- الأسود، رضا مصباح. (2020). تدريب المعلمين أثناء الخدمة وعلاقته بالكفايات في تقنية التعليم. مجلة كلية التربية جامعة الزيتونة، 8(1)، 187-171.

وتزداد أيضا ظاهرة هجرة الكفاءات التعليمية بشكل ملحوظ في العصر الحالي؛ حيث يتوجه عديد من المعلمين والأكاديميين إلى البلدان الأخرى بحثًا عن فرص عمل أفضل، وظروف حياة أفضل. وهذا يؤثر في البلدان المهاجر منها، حيث تفقد أفضل العقول والخبرات التي تساهم في تطوير القطاع التعليمي ورفع مستوى التعليم.

تعتبر الكفاءات التعليمية أحد أهم الموارد البشرية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التقدم والتطور في مجتمعاتنا العربية. فالمعلمون والأكاديميون هم الذين يقومون بتدريس المعرفة والمهارات إلى الأجيال الجديدة، وبناء قدراتهم وتنمية مهاراتهم العقلية والعملية. لذلك، يُعتبر فقدان هذه الكفاءات خسارة كبيرة للبلدان العربية.

وأشارت دراسة جبار (2022)¹ إلى العوامل التي قد تسبب في هجرة الكفاءات التعليمية، ومنها: البحث عن فرص عمل أفضل، ورواتب أعلى، وكذلك البنية التحتية الضعيفة في القطاع التعليمي في بعض البلدان، وعدم وجود بيئة عمل مناسبة تسمح بالإبداع والتطوير، فضلاً عن عدم التقدير المعنوي. كما تلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورًا في تحديد قرار الأفراد بالهجرة.

وأخيرًا، ضعف البحوث والابتكارات في المجال التربوي؛ إذ يعتبر البحث العلمي والابتكار من الجوانب الأساسية في تطوير المجتمعات، كما أنها أداة حيوية لتحسين العملية التعليمية ورفع مستوى التعليم. فهي تساعد في تطوير مناهج دراسية حديثة وفعالة، وتحسين طرائق التدريس، وتقييم الأداء، بالإضافة إلى تطوير تقنيات تعليمية متقدمة؛ تساهم في تحفيز الطلاب، وزيادة فهمهم، واستيعابهم للمواد الدراسية. ومع ذلك، تواجه عديد من البلدان العربية تحديات كبيرة في تعزيز البحوث والابتكار في المجال التعليمي.

في رأينا قد يعزى ذلك إلى نقص في التمويل اللازم لدعم الأبحاث والابتكارات، وقد يكون هناك نقص في الكوادر البشرية المؤهلة لإجراء الأبحاث وتطوير الابتكارات، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة تشجيعية للابتكار وإجراء الأبحاث في المؤسسات التعليمية.

3-4- صعوبة تبني التكنولوجيا في التعليم:

تتضمن البنية التحتية التكنولوجية في المدارس جميع الأجهزة، والبرامج، والشبكات التي تستخدم لتسهيل عملية التعليم، وتحفيز الطلاب على التعلم. ومن أمثلة البنية التحتية التكنولوجية: الحواسيب، الإنترنت، الشاشات التفاعلية، والبرامج التعليمية، وغيرها.

يؤثر نقص البنية التحتية التكنولوجية في المدارس في الطلاب بشكل مباشر؛ حيث يفتقرون إلى الوسائل التكنولوجية التي تساعدهم على فهم المواد بشكل أفضل، وتحفيزهم على الاستمرار في التعلم.

1- جبار، عبد الجبار. (2022). هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية. مجلة العلوم الإنسانية، 33(1)، 23-7.

وأشارت دراسة بوضروة (2022)¹ إلى نقص البنية التحتية التكنولوجية في المدارس قد يعود إلى عدة عوامل، منها: القلة في التمويل والاهتمام بالتكنولوجيا التعليمية، وعدم وجود خطط استراتيجية واضحة لتطوير هذه البنية التحتية. ودون بنية تحتية تكنولوجية قوية ومتطورة، يكون من الصعب على المدارس تقديم تعليم عالي الجودة ومواكبة التطورات الحديثة في مجال التعليم، بينما تشير دراسة فقيهي (2023)² إلى مواجهة المعلمين في بعض الدول النامية صعوبات كبيرة في الحصول على التكنولوجيا واستخدامها في التعليم. فقد تكون البنية التحتية التكنولوجية ضعيفة؛ مما يعيق قدرتهم على توفير تجارب تعليمية متميزة للطلاب. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون التكنولوجيا باهظة الثمن وغير متاحة بشكل كافي للمدارس والمعلمين، ما يجعلهم يعتمدون بشكل أساسي على الوسائل التقليدية للتعليم.

من ناحية أخرى، قد يكون لدى الطلاب وصول أفضل إلى التكنولوجيا من المعلمين في بعض الحالات. فقد يكون لدى الطلاب الوصول إلى الهواتف الذكية، وأجهزة الحاسوب الشخصية ما يمكنهم من الوصول إلى مصادر التعلم عبر الإنترنت بسهولة. ومع ذلك، قد يكون لدى الطلاب الصغار صعوبة في استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في عمليات التعلم، ما يتطلب دعم وتوجيه من المعلمين.

ومن جانبنا، نرى أن مقاومة التغيير وثقافة التعليم التقليدية في الوطن العربي أحد أهم التحديات التي نواجهها في العصر الحالي؛ إذ أن ثقافة التعليم التقليدية واحدة من أكبر العوامل التي تسهم في مقاومة التغيير، حيث تعتمد هذه الثقافة على الأساليب التقليدية في نقل المعرفة وتعليم الأجيال الجديدة. ومن أبرز سمات هذه الثقافة التمسك بالمووروث القديم، وعدم الاستعداد لاستيعاب الابتكارات والتقنيات الحديثة في مجال التعليم. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن مقاومة التغيير ليست دائمًا أمرًا سلبيًا؛ فقد تكون هذه المقاومة ناتجة عن خوف الفرد من المجهول، أو عدم فهمه لأهمية التغيير وفوائده؛ ولذلك يجب على القادة التعليميين والمجتمعات التعليمية بشكل عام أن يعملوا على تغيير هذه الثقافة، وتحفيز المعلمين على قبول التغيير والابتكار.

4- وعود الإصلاح في التعليم:

تعتبر الوعود والتعهدات التي تصدرها الحكومات والجهات التعليمية جزءًا أساسيًا من عقد الثقة بين الحكومة والشعب، حيث يتوقع المواطنون أن تلتزم الحكومات بتنفيذ هذه الوعود، وتحقيق التقدم والازدهار للمجتمع. وفي حالة عدم تنفيذها، قد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومات، وانعكاس سلبي على الاستقرار والتنمية في البلاد. ومن بين التعهدات الشائعة في الوطن العربي التي تصدرها تلك الجهات، ما يلي:

1- بوضروة، زهرة. (2022). تكنولوجيا التعليم: بحث في طرق ووسائل العملية التعليمية المعاصرة. مجلة جسور المعرفة، 8(2)، 390-375.

2- فقيهي، محسن. (2023). تكنولوجيا التعليم: نحو تقنيات حديثة في الممارسة التعليمية. مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، 4(1)، 210-195.

- تحسين جودة التعليم: تعهد الحكومات والجهات التعليمية بتعزيز جودة التعليم، وتحسين معايير التدريس والتعلم من خلال تطوير المناهج الدراسية، وتوفير الموارد التعليمية اللازمة، وتقديم برامج تدريبية مستمرة للمعلمين لتطوير مهاراتهم، وتحسين أساليب تدريسيهم وتوجيههم نحو استخدام أفضل الممارسات التعليمية.
 - تكافؤ الفرص التعليمية: توفير فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، أو قدراتهم الفردية. ويشمل تحقيق تكافؤ الفرص توفير التعليم المجاني أو بتكاليف معقولة، وتوفير المنح الدراسية، والدعم المالي للطلاب المحتاجين.
 - تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي: يعهد المسؤولون بتعزيز التعليم العالي، وتوفير بيئة مشجعة للبحث العلمي والابتكار. ويتضمن ذلك تطوير الجامعات، والمؤسسات التعليمية، وتوفير فرص الدراسة والبحث للطلاب والأكاديميين.
 - تطوير مهارات الطلاب: تشمل تطوير مهارات الطلاب الأساسية، والمهارات الحديثة التي تمكنهم من التفاعل مع سوق العمل، ومواجهة التحديات الاقتصادية والتكنولوجية المستقبلية.
 - تعزيز التعليم المهني والتقني: يعهد المسؤولون بتعزيز التعليم المهني والتقني، وتوفير فرص للطلاب لاكتساب المهارات والمعارف العملية التي تؤهلهم للاندماج في سوق العمل، وتحقيق الاستقلالية المهنية.
 - تعزيز التنوع والشمول: التعمد بإنشاء بيئة تعليمية تشجع التنوع، وتحترم الاختلافات الثقافية، واللغوية والاجتماعية، وتسعى لضمان شمول الجميع دون تمييز.
 - تعزيز التعليم الرقمي: يعهد المسؤولون بتعزيز التكنولوجيا في التعليم، وتوفير البنية التحتية اللازمة والموارد الرقمية؛ لتعزيز التعلم عن بعد، وتوفير فرص تعليمية متاحة للجميع عبر الإنترنت.
 - تعزيز البحث والابتكار: دعم البحث العلمي والابتكار في المجال التعليمي، وتوفير التمويل والموارد اللازمين للباحثين والمخترعين، وإتاحة براءات الاختراع.
 - تعزيز الشراكات والتعاون: التعمد ببناء شراكات قوية مع المجتمع، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية الأخرى، لتعزيز التعليم وتحقيق أهدافه.
 - تقييم ومراقبة الأداء: الالتزام بتقييم أداء النظام التعليمي، ومراقبته بشكل منتظم؛ لضمان تحقيق الأهداف المحددة وتحسين العملية التعليمية.
- رغم أهمية التعهدات التي تصدرها الحكومات والجهات التعليمية حول الإصلاح، لا بد أن تكون واقعية وملموسة، ويجب أن تتبع بخطط عمل فعالة وموازنة مالية مناسبة لتحقيقها. كما يجب أن تكون هناك آليات رقابية ومتابعة لضمان تنفيذ هذه الوعود بشكل صحيح وفعال.

4-1- واقع وعود الإصلاح في التعليم:

في بداية القرن الماضي، بدأت عديد من البلدان العربية بالتوجه لتطبيق التعليم النظامي، وشهد هذا القطاع تطورات وإصلاحات عدّة، ولكن كانت تركيزها الرئيس على الكمّ بدرجة أكبر من النوع. فقد بدأت هذه البلدان ببناء المدارس، والجامعات، وتوفير الكوادر التعليمية اللازمة من معلمين، وكتب، ومستلزمات مدرسية، منها: المعامل، والمختبرات، والمسارح، والمدرجات، والمكتبات، وغيرها. وقد لاقى هذا التوجه نجاحات في هذا الجانب، من خلال زيادة عدد الملتحقين بالتعليم النظامي، وتقليل الفجوة بين التحاق الذكور والإناث، الأمر الذي أدى إلى الحدّ من الأمية بشكل كبير، وأكدت ذلك عدّة دراسات، منها: طبشور (2021)¹، وسليمان (2021)²، وتاج (2021)³، ومحمدي (2022)⁴، وسليم (2023)⁵. لكن لم يستمر ذلك طويلاً، ففي بدايات القرن الحادي والعشرين، تحولت دول العالم إلى التركيز على نوعية التعليم، وجودة مخرجاته، بدلاً من التركيز على الكمّ؛ وهو ما أخفقت فيه بعض البلدان العربية، وأصبح تحدياً لها. إذ تختلف المكونات النوعية لرفع جودة التعليم عن مجرد توفير المستلزمات المدرسية.

يظهر هذه الإخفاق في الإصلاح المزعوم في نتائج الاختبارات العالمية التي بدأت عديد من البلدان العربية في الاشتراك فيها، ومن هذه الاختبارات: PISA، وPIRLS، وTIMMS، وICILS، وTEDS-M، وICCS. ولكن غالباً ما تسجّل مراكز متدنية مقابل دول العالم، وهذا ما أكدته عدّة دراسات، منها: دراسة الأحمد (2020)⁶، ودراسة الغانم (2020)⁷، ودراسة شديد (2021)⁸.

رغم الشكوك المستمرة حول دقة هذه البيانات، وتأثيرها في النظام التعليمي بشكل عام، كانت الوسيلة الوحيدة التي تمكّن من مقارنة أداء طلاب البلدان العربية مع طلاب الدول الأخرى بنفس المعايير. وقد استفاد صناع القرار من هذه البيانات لتحديد نقاط الضعف في النظام التعليمي ووضع خطط لإصلاحه.

- 1- طبشور، صبرينة. (2021). إصلاحات التعليم في الجزائر: قراءة تاريخية إحصائية. *مجلة المعيار*، 25(59)، 874-897.
- 2- سليمان، فاطمة الزهراء. (2021). تطور المناهج التعليمية في ظل الإصلاحات الجديدة: واقع وأفاق: (دراسة استكشافية على عينة من أساتذة التعليم الابتدائي). *مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 2(3)، 173-150.
- 3- تاج، رمزي. (2021). الإصلاحات التربوية بالمدرسة التونسية: من الاستعمار إلى الاستقلال. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 12(2)، 132-113.
- 4- محمدي، جميلة. (2022). الأمية والتسرب من التعلم. *مجلة الباحث*، 13(2)، 558-543.
- 5- سليم، نبيل. (2023). التنمية المستدامة ومحو أمية الأمة. *مجلة الوعي الإسلامي*، 61(702)، 17-14.
- 6- الأحمد، سعاد. (2020). مقارنة لمحتوى الكسور في كتب الرياضيات بالمملكة العربية السعودية وسنغافورة. *مجلة تربويات الرياضيات*، 23(2)، 286-231.
- 7- الغنام، سحر. (2020). دراسة تحليلية مقارنة بين محتوى منهج الرياضيات للصف الرابع الابتدائي في مصر، والإمارات؛ في ضوء معايير اختبارات الأداء الدولية TIMSS2019. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 21(1)، 463-396.
- 8- شديد، عزة. (2021). مقارنة مناهج تعليم العلوم في مصر، وبعض الدول ذات المؤشرات التنافسية العالمية في ضوء محكات التحليل المقارن. *مجلة كلية التربية جامعة سوهاج*، 92(2)، 464-406.

2-4- إخفاق بعد إخفاق:

بعد عدّة محاولات لإصلاح التعليم في بلدان الوطن العربي، لا زالت بعض منها تعاني من تنفيذ مشروعات إصلاحية جديدة بشكل متكرر، دون تحقيق النجاح المطلوب. يبدو أننا في دائرة مفرغة من الإصلاح المستمر دون توقف؛ حيث نجد مشروعات جديدة دون الاستفادة من الخبرات السابقة، والدروس المستفادة منها. هذا التقليل من تقييم الإصلاحات السابقة يؤدي إلى تشويش في العملية التعليمية في الوطن العربي. لا تزال الأهداف المنشودة لم تحقق بعد، وتظل مخرجات النظام التعليمي غير كافية لدعم التحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يسعى إليها وطننا العربي. وقد تطرقت عدّة دراسات إلى سبب هذه الإخفاقات المتتالية، ومنها ما يأتي:

أشارت دراسة المرابط (2023)¹ إلى افتقار قيادات بعض البلدان العربية إلى المعرفة الكافية بدور التعليم في تطوير الدولة. يجب عليهم طرح سؤال: "ما الهدف من النظام التعليمي؟". وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال البسيط تحديد الأهداف بوضوح. وإيجاد الإجابة يعتبر خطوة أساسية في حل المشاكل التعليمية.

أشارت دراسة سي هادي (2020)² إلى اعتماد بعض البلدان العربية بشكل كامل على الاستشاريين الأجانب، وشراء ممارسات تعليمية جاهزة التي يُزعم أنها ناجحة. يتم ذلك سواء بشكل مباشر من خلال عقود التعاون، أو بشكل غير مباشر من خلال تبني الحلول العالمية بشكل طوعي. فضلاً عن تأثير هذه الإستراتيجية السلبية، حيث تؤدي إلى تشويه الأنظمة التعليمية العربية. وبذلك، يصبح النظام التعليمي في تلك البلدان هجيناً؛ إذ يتم تطبيق ممارسات مأخوذة من مختلف أنحاء العالم في بيئة تعليمية قد تكون مختلفة تماماً عن تلك التي تم استنساخ النماذج منها.

أشارت دراسة التويحي (2023)³ إلى إن إقصاء المعلمين وقادة المدارس عن عملية صنع القرار يعد سبباً رئيسياً لإخفاق الإصلاحات التعليمية في الوطن العربي؛ إذ لا تزال عملية صنع القرار التعليمي تعتمد بشكل أساسي دون مشاركة المعلمين وأصحاب الخبرة في الميدان التعليمي، ويكاد دورهم يكون معدوماً تماماً. في واقع الأمر، غالباً ما يُنظر إلى عملية إصلاح التعليم كشأن يخص الوزارات أو الحكومات فحسب، دون مشاركة أصحاب الخبرة أو المعلمين في صنع القرار. وبالتالي، يتوجب على المعلمين تنفيذ السياسات والرؤى دون أن يكون لهم دور في تطويرها. هذا يجعل المشروعات التعليمية بعيدة كل البعد عن الواقع التعليمي، وقدرة أصحاب الخبرة على تطبيقها؛ الأمر الذي يؤدي إلى فشل تلك المشروعات.

1- المرابط، هشام. (2023). توظيف النظم الذكية للارتقاء بجودة التعليم: المساهمات والتحديات. مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، 4(1)، 98-109.

2- سي هادي، كريمة. (2020). آليات نقل الخبرات والمعارف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(1)، 379-390.

3- التويجري، أنس إبراهيم حمد. (2023). متطلبات صنع القرار المدرسي. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 13(2)، 1431-1458.

إن التعليم وإصلاحه يجب أن يكون شأنًا يشمل جميع أفراد المجتمع؛ بما في ذلك المعلمين، وقادة المدارس، وأولياء الأمور، وحتى الجهات ذات الصلة. إذا لم تتم عملية إصلاح التعليم بمشاركة المجتمع، فلن يكون بالإمكان تحسين الوضع التعليمي في الوطن العربي.

3-4- تأثير الإصلاح الزائف:

يعتبر الإصلاح التعليمي الزائف ظاهرة تعاني منها عديد من الدول حول العالم؛ حيث يتم تبني سياسات تعليمية تبدو في ظاهرها وكأنها تهدف لتحسين التعليم، ورفع مستوى الطلاب؛ ولكن في الحقيقة تكون هذه السياسات مجرد غطاء لتحقيق أهداف أخرى غير تحسين التعليم. وقد يكون لهذا النوع من الإصلاحات تأثير سلبي على المعلمين والمتعلمين على حدٍ سواء، نستعرضها فيما يلي:

التأثير في المعلم:

- قد يتعرض المعلمون لضغوط متزايدة نتيجة للتغيرات المستمرة في المناهج والمعايير التعليمية. ويتطلب التكيف المستمر مع هذه التغيرات قدرًا كبيرًا من الجهد والوقت، ما يمكن أن يؤثر في حياتهم الشخصية وصحتهم العقلية.
- قد يقتصر دور المعلمين في نظام التعليم على تنفيذ التعليمات المحددة، والاتباع الصارم للمناهج المطبقة. قد يتم تقليل فرص المعلمين للتعبير عن إبداعاتهم والتدريس بأساليب مبتكرة تناسب احتياجات الطلاب.
- إذا كان النظام التعليمي يعطي الأولوية للنتائج الكمية، مثل: نسب النجاح، والتصنيفات العالمية، فقد يتم تجاهل الجوانب الأخرى الهامة، مثل: تطوير المهارات الشخصية، والتفكير النقدي. وقد يتلقى المعلمون تقديرًا أقل لدورهم وجهودهم في تعزيز نمو الطلاب.
- قد يؤدي ذلك إلى تقليل حماسة المعلمين ورغبتهم في الابتكار والتطوير المهني. وقد يشعر المعلمون بعدم الاهتمام بمساهماتهم الفردية، وبأنهم مجرد أدوات في نظام يركز على الأرقام والإحصاءات.
- إذا كان النظام التعليمي يتبع أساليب ضيقة ومحددة، فقد يكون من الصعب على المعلمين تنمية اهتماماتهم المهنية الخاصة، أو تغيير مجالات التدريس التي يعملون فيها. وبالاحتمالية سيؤثر ذلك على احتمالية تحقيق النمو الشخصي والمهني بالنسبة إليهم.

التأثير في المتعلم:

- إذا كان الإصلاح التعليمي يركز فقط على الشكل الظاهري للتحسين دون تحقيق تغييرات جوهرية في جودة التعليم، قد يؤدي ذلك إلى نقص في تجربة التعلم الفعالة للطلاب. وقد يتم تجاهل تلبية احتياجات وقدرات الطلاب، وتقديم تعليم غير فعال، وغير ملائم لهم.
- قد يتسبب في زيادة الضغط على المتعلمين، من خلال تركيزه على النتائج الكمية، مثل: النجاح في الاختبارات والتصنيفات. وقد يتم وضع ضغوط كبيرة على الطلاب لتحقيق درجات عالية، ما يؤثر

في صحتهم النفسية ويؤدّي إلى تجاهل جوانب النّمو الشّخصي الأخرى، مثل: التطوير الاجتماعي، والمهارات الحياتية.

- تركيز النّظام التعليمي على الاختبارات والمعايير القياسية فحسب، قد يجعل من نطاق التعلم مقتصرًا على المعرفة السطحية، والمفاهيم القياسية. ويمكن أن يؤدّي ذلك إلى قلة التنوع والإبداع في التعليم، وعدم تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعية لدى المتعلمين.
- تركيز النظام التعليمي على التدريس الميكانيكي والروتيني، قد يترتب عليه فقدان الاهتمام والمشاركة من قبل المتعلمين. وقد يصبح التعلم مهمة مملة وغير ملهمة، وبالتالي ينخفض مستوى التحفيز والمبادرة لديهم.
- قد يتأثر تطوير مهارات التفكير النقدي والمهارات المهنية لدى المتعلمين؛ إذ يصبح من الصعب عليهم اكتشاف اهتماماتهم الحقيقية وتطوير مسارات مهنية تناسبهم بشكل فردي.

وفي رأينا ينعكس الإصلاح الزائف في التعليم أيضًا على عديدٍ من الجوانب السلبية التي تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وعليه، يصبح النظام التعليمي عبئًا على الدولة والمجتمع بشكل عام؛ بدلاً من أن يكون محركًا للتقدم والتطور.

يعتبر الهدر المدرسي من أهم تداعيات هذا الإصلاح التعليمي الزائف؛ إذ أنه ظاهرة خطيرة تؤثر سلبيًا على جودة التعليم ومستقبل الطلاب؛ حيث يتسبب في تراجع مستوى الطلاب، وفقدان الكثير من الفرص العلمية والوظيفية. وقد يعزى ارتفاع معدلات الهدر المدرسي إلى عديدٍ من العوامل، منها: الفشل في تنفيذ السياسات التعليمية بشكل صحيح، وتبني الجوانب النظرية دون الجوانب العملية، بالإضافة إلى تقديم مناهج دراسية لا تتناسب مع احتياجات السوق العمل. أو التركيز على الجوانب السطحية للتعليم، مثل: تحسين البنية التحتية للمدارس، أو تطوير المناهج الدراسية دون النظر إلى تدريب المعلمين أو تحسين طرائق التدريس، وهذا يؤدي إلى تقديم تعليم غير فعّال، وغير مناسب لاحتياجات الطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الإصلاحات التعليمية محاولة لإظهار الحكومات بشكل إيجابي أمام المجتمع والمؤسسات الدولية، دون الالتزام الحقيقي بتحسين جودة التعليم، أو التأثير فيه بشكل إيجابي. ويتمثل ذلك في تقديم تقارير وإحصائيات مزيفة تظهر تحسّنًا في الأداء التعليمي دون أن يكون هذا الواقع الحقيقي للحالة التعليميّة.

5- الحاجة إلى إصلاح حقيقي:

يعتبر التعليم أساسيًا في تأهيل الأفراد، وتمكينهم للمشاركة الفعالة في المجتمع، وتحقيق إمكاناتهم الكاملة؛ لذا ثمة حاجة ماسة إلى إصلاح تعليمي حقيقي في عديدٍ من الأنظمة التعليمية في وطننا العربي. ومن هذا المنطلق، نقدّم نموذجًا مقترحًا لتحسين التعليم في الوطن العربي، ويشمل عدة مبادئ وإجراءات يمكن اتباعها، فيما يلي:

1-5- المحور الأول- رفع مستوى المعلمين:

- إتاحة برامج تدريبية مستدامة للمعلمين، يمكن لهذه البرامج تعزيز معرفتهم، ومهاراتهم التعليمية، وتعزيز قدراتهم في تنفيذ استراتيجيات تعليمية فعّالة. وينبغي أن يتم تصميم هذه البرامج بناءً على أحدث البحوث والممارسات الفعّالة في مجال التعليم.
- إتاحة برامج تدريبية تركز على تحسين مهارات التدريس لدى المعلمين. ويمكن تضمين هذه البرامج تعلمًا نشطًا، وتعليم تعاوني، واستخدام تقنيات تقييم الأداء، وتوفير ردود فعّالة للطلاب. ويجب تشجيع المعلمين على تبني أساليب تدريس مبتكرة وتكنولوجيا التعليم لتحسين تفاعل الطلاب ومشاركتهم.
- تعزيز ثقافة الابتكار والبحث في مجال التعليم بين المعلمين؛ من خلال توفير الدعم المالي والموارد للمعلمين الذين يقومون بالبحوث التعليمية وتطوير الممارسات الجديدة. يمكن أيضًا تنظيم ورش عمل ومؤتمرات تعليمية لتبادل المعرفة والخبرات بين المعلمين.
- تشجيع المعلمين على الاستمرار في تطوير أنفسهم، وتعلم أحدث الاتجاهات والتقنيات في مجال التعليم. ويمكن توفير فرص التعلم المستمر، وتنظيم دورات تدريبية، ومؤتمرات، ومحاضرات للمعلمين؛ لتعزيز تعلمهم المستمر، وتحديث معرفتهم التعليمية.
- يجب تحسين نظم التقييم للمعلمين بطرائق عادلة وأكثر شفافية. يمكن استخدام تقييم الأداء الفردي وتقييم الأقران، وتقييم الطلاب لتقدير جودة الأداء التعليمي. كما يمكن استخدام نتائج التقييم لتوجيه خطط التطوير المهني، وتحفيز المعلمين على تحسين أدائهم.
- لا بد من توفير الموارد اللازمة والبنية التحتية الكافية لدعم رفع مستوى المعلمين. ويشمل ذلك إتاحة المواد التعليمية، والتقنيات التعليمية المتطورة. كما يجب توفير الدعم الفني والتقني للمعلمين في استخدام التكنولوجيا في التعليم.
- يجب تشجيع المعلمين على العمل الجماعي، وتبادل الممارسات الجيدة. ويمكن تشكيل فرق عمل مشتركة، وتعزيز التعلم المشترك، والملاحظة المتبادلة بين المعلمين.

2-5- المحور الثاني- تحديث المناهج الدراسية:

- يتطلب تحديث المناهج الدراسية التحليل والتقييم الشامل للمناهج الحالية؛ من خلال تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص، والتحديات في المناهج الحالية، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تطوير.
- يجب أن تكون المناهج الجديدة متواكبة مع التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. ويجب تضمين المفاهيم والمعرفة الجديدة، وتطبيقاتها في المجالات المختلفة.
- ينبغي أن تركز المناهج الجديدة على تنمية المهارات العملية والتطبيقية للطلاب. ويجب أن تعزز التفكير النقدي، والقدرة على حل المشكلات، واتخاذ القرارات السليمة.

- يجب أن تهتم المناهج الدراسية بتنمية مهارات الحياة الأساسية، مثل: التواصل، والتعاون، والقيادة، والابتكار. كما ينبغي أن يتم تدريب الطلاب على المهارات الضرورية للنجاح في الحياة العملية والمجتمعية.
- يجب تنوع المواد التعليمية لتشمل مجموعة واسعة من الموضوعات والمجالات. كما ينبغي تضمين المواد الثقافية، والفنية، والتاريخية، والاجتماعية، والعلمية، والتكنولوجية.
- ينبغي أن يتضمن تحديث المناهج الدراسية التكامل الفعّال للتكنولوجيا في عملية التعلم. ويجب توفير الموارد التكنولوجية، وتدريب المعلمين على استخدام التكنولوجيا في الفصول الدراسية.
- ينبغي أن تتيح المناهج الدراسية المرونة والتخصيص لتلبية احتياجات الطلاب المختلفة. كما يجب إتاحة فرص للاختيار من بين مجموعة متنوعة من المواد الاختيارية والتخصصات.
- يجب توفير التدريب والتأهيل المستمر للمعلمين لتنفيذ المناهج الجديدة بفعالية. كما ينبغي تزويدهم بالمهارات، والأدوات اللازمة لتنفيذ المناهج المحدثة، واستخدام التقنيات التعليمية الحديثة.
- يجب أن تنعكس التحديثات في المناهج الدراسية على نظام الامتحانات والتقويم. وينبغي أن تكون الامتحانات قائمة على تقييم المفاهيم، والمهارات، والتفكير النقدي بدلاً من الحفظ والتذكر.
- ينبغي أن يشارك المعلمون وأولياء الأمور والخبراء والمجتمع المحلي في عملية تحديث المناهج الدراسية. ويمكن أن تتم هذه المشاركة من خلال ورش عمل، واجتماعات، واستطلاعات الرأي والتشاور.

3-5- المحور الثالث- تعزيز البحث التربوي والابتكار:

- زيادة التمويل المخصص للبحث التربوي والابتكار في مجال التعليم وإنشاء صناديق وبرامج خاصة لتمويل الأبحاث والمشروعات الابتكارية.
- إنشاء وتطوير مراكز بحثية متخصصة في مجال التعليم، وتكون مراكز متقدمة للبحث والتطوير التعليمي. وإنشاء مختبرات تعليمية مجهزة بأحدث التقنيات والأدوات لتشجيع الأبحاث والابتكار في التعليم.
- توفير برامج تشجيعية ومكافآت للمعلمين والطلاب للمشاركة في البحث التربوي والابتكار وتنظيم مسابقات علمية ومعارض لعرض الأبحاث والمشروعات الابتكارية.
- توفير برامج تدريبية متخصصة للمعلمين والباحثين في مجالات البحث التربوي والابتكار وإتاحة الدعم فني والاستشاري لهم في تنفيذ البحوث والمشروعات.
- تشجيع التعاون بين المدارس (الحكومية والخاصة)، والجامعات (الحكومية والخاصة)، والمؤسسات البحثية لتبادل المعرفة والخبرات وإقامة شراكات مع القطاع الخاص، والمنظمات الدولية لتمويل وتنفيذ الأبحاث والمشروعات الابتكارية.

- تشجيع الباحثين والمعلمين على نشر نتائج أبحاثهم في المجالات العلمية المحكّمة، والمشاركة في المؤتمرات العلمية وتنظيم مؤتمرات ومنتديات علمية لمناقشة البحوث، وتبادل المعرفة والخبرات.
- تطوير برامج تعليمية مبتكرة تضمن التفكير النقدي، والمهارات العملية والابتكار في التعليم. واستخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في تصميم البرامج التعليمية لتعزيز الابتكار والبحث العلمي.
- تشجيع المنافسة الشريفة في البحث العلمي والابتكار والاحتفاء بالإنجازات والابتكارات المميزة في مجال التعليم.
- وضع وتطوير السياسات التعليمية والإطار القانوني لدعم البحث العلمي والابتكار في التعليم. وتعزيز التعاون الحكومي والقطاعي لتحقيق أهداف البحث العلمي والابتكار في التعليم.

4-5- المحور الرابع- توفير التعليم الشامل والمتساوي:

- توفير المدارس والمرافق التعليمية في جميع المناطق، بما في ذلك المناطق النائية والمحرومة وإتاحة وسائل النقل المناسبة للطلاب الذين يعيشون في مناطق بعيدة عن المدارس. فضلاً عن تخفيض التكاليف المرتبطة بالتعليم، مثل: الرسوم الدراسية وتكاليف الكتب المدرسية.
- إتاحة خدمات التوجيه والاستشارة الأكاديمية للطلاب لمساعدتهم في اختيار المسار التعليمي المناسب وتحقيق أهدافهم وإتاحة برامج دعم إضافية للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الظروف الصعبة لمساعدتهم على تحقيق تعليم ناجح.
- تطوير سياسات وإجراءات تحمي الطلاب من أي تمييز أو انحياز بناءً على الجنس، أو العرق، أو الطبقة الاجتماعية، أو الدين أو الثقافة. وتأهيل المعلمين والموظفين التعليميين للتعامل بشكل عادل ومتساوٍ مع جميع الطلاب وتوفير بيئة تعليمية شاملة.
- إتاحة خيارات تعليمية متنوعة تناسب مع احتياجات وتفضيلات الطلاب، بما في ذلك التعلم الحضوري، والتعلم عن بُعد، والتعلم المدمج. إلى جانب استخدام التكنولوجيا لتوفير موارد تعليمية عبر الإنترنت، ومنصات تعليمية متاحة للجميع.
- تشجيع المشاركة الفعّالة لأولياء الأمور والمجتمع المحلي في عملية صنع القرارات التعليمي. وإقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية لتعزيز التعليم وتوفير الموارد اللازمة.
- تطوير نظم تقييم شاملة وموضوعية لقياس جودة التعليم وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وإجراء مراقبة دورية للمدارس وتقييم أداء المعلمين لضمان تقديم تعليم عالي الجودة ومتساوٍ للجميع.

6- الخاتمة:

يظهر الإصلاح الزائف في التعليم كظاهرة تهدد مستقبل الأجيال القادمة. فرغم إطلاق الحكومات تعهدات واعدة نظريًا، يكشف الواقع عن تدهور حالة التعليم وعدم تحقيق الإصلاحات المعلن عنها. يتطلب التغيير الحقيقي في التعليم التصدي للأسباب الجذرية للإصلاح الزائف. فالطريق إلى التغيير الحقيقي يكمن في تحويل الوعود الفارغة إلى إجراءات فعلية وملموسة؛ من أجل بناء مجتمع قوي يستند إلى تعليم ذي جودة عالية وفرص متساوية للجميع.

كما يجب أن يكون الهدف الأسمى لأيّ إصلاح تعليمي حقيقي تحقيق تحسين مستدام وشامل في جودة التعليم، والتميز والتفوق. فالإصلاح الحقيقي ليس مهمة سهلة، ولكنها ضرورية ويجب أن تتسم بالشفافية والمراقبة بشكلٍ دوري لضمان تنفيذها بشكل صحيح وفعال. ولا بدّ من وضع آليات لقياس نتائج هذا الإصلاح، وتقييم تأثيره على النظم التعليمية بشكل عام. ولا بدّ للحكومات والمجتمعات العربية العمل بجدية وإصرار على تحقيق هذا الهدف، من خلال تبني إصلاحات حقيقية وفعّالة تسهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة. فالتعليم هو السلاح الأقوى لمواجهة التحديات وتحقيق النجاح.



7- قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الأحمدى، سعاد. (2020). مقارنة لمحتوى الكسور في كتب الرياضيات بالمملكة العربية السعودية وسنغافورة. *مجلة تربويات الرياضيات*، 23(2)، 286-231.
- 2- إسماعيل، حنان إسماعيل. (2022). مجالات الاستثمار في التعليم: واقع ورؤى. *جمعية إدارة الأعمال العربية*، 176(1)، 31-16.
- 3- الأسود، رضا مصباح. (2020). تدريب المعلمين أثناء الخدمة وعلاقته بالكفايات في تقنية التعليم. *مجلة كلية التربية جامعة الزيتونة*، 8(1)، 187-171.
- 4- بوضرة، زهرة. (2022). تكنولوجيا التعليم: بحث في طرق ووسائل العملية التعليمية المعاصرة. *مجلة جسر المعرفة*، 8(2)، 390-375.
- 5- تاج، رمزي. (2021). الإصلاحات التربوية بالمدرسة التونسية: من الاستعمار إلى الاستقلال. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 12(2)، 132-113.
- 6- التويجري، أنس إبراهيم حمد. (2023). متطلبات صنع القرار المدرسي. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، 13(2)، 1458-1431.
- 7- جبار، عبد الجبار. (2022). هجرة الأدمغة في الجزائر ومتطلبات الحد من إهدار الكفاءات البشرية. *مجلة العلوم الإنسانية*، 33(1)، 23-7.
- 8- رشيد، نعيمة. (2021). استثمار الخطأ في العملية التعليمية - التعليمية كاستراتيجية حديثة في التعليم. *مجلة الكلم*، 6(1)، 144-134.
- 9- سليم، نبيل. (2023). التنمية المستدامة ومحو أمية الأمة. *مجلة الوعي الإسلامي*، 61(702)، 17-14.
- 10- سليمانى، فاطمة الزهراء. (2021). تطور المناهج التعليمية في ظل الإصلاحات الجديدة: واقع وآفاق: دراسة استكشافية على عينة من أساتذة التعليم الابتدائي. *مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 2(3)، 173-150.
- 11- سي هادي، كريمة. (2020). آليات نقل الخبرات والمعارف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، 20(1)، 390-379.
- 12- شديد، عزة. (2021). مقارنة مناهج تعليم العلوم في مصر، وبعض الدول ذات المؤشرات التنافسية العالمية في ضوء محكات التحليل المقارن. *كلية التربية جامعة سوهاج*، 92(2)، 464-406.
- 13- طبشور، صبرينة. (2021). إصلاحات التعليم في الجزائر: قراءة تاريخية إحصائية. *مجلة المعيار*، 25(59)، 897-874.
- 14- الغنام، سحر. (2020). دراسة تحليلية مقارنة بين محتوى منهج الرياضيات للصف الرابع الابتدائي في مصر، والإمارات؛ في ضوء معايير اختبارات الأداء الدولية TIMSS2019. *مجلة البحث العلمي في التربية*، 21(1)، 463-396.

- 15- فقيهي، محسن. (2023). تكنولوجيا التعليم: نحو تقنيات حديثة في الممارسة التعليمية. مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، 4(1)، 195-210.
- 16- محمدي، جميلة. (2022). الأمية والتسرب من التعلم. مجلة الباحث، 13(2)، 543-558.
- 17- المرابط، هشام. (2023). توظيف النظم الذكية للارتقاء بجودة التعليم: المساهمات والتحديات. مجلة عطاء للدراسات والأبحاث، 4(1)، 98-109.
- 18- النجار، فاطمة رمضان عوض. (2021). أولويات الإصلاح التربوي لمواجهة الفساد في مؤسسات التعليم. مجلة كلية التربية جامعة كفر الشيخ، 18(102)، 1-69.
- 19- اليونسكو. (2018). التقرير العالمي لرصد التعليم المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. منشورات اليونسكو.